رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة

معنصر مسعودة

الجزائر قسم علم النفس بجامعة تيارت

الملخص:

يعتبر مستوى العناية والرعاية بذوي الاحتياجات الخاصة، معياراً أساسياً لقياس حضارة الأمم ومدى تطورها، وتشكل رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، إحدى أولويات الدول والمنظمات المعاصرة، والتي تنبثق من مشروعية حق المعاقين في فرص متكافئة مع غيرهم في كافة مجالات الحياة، وفي العيش بكرامة وحرية .

ولقد شهد تاريخ المجتمع الإنساني تحولات عديدة في نظرته الى فئات ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث نظر إليهم في العصور القديمة على أنهم مصدرا للشر، اعتقادا بأن الأرواح الشريرة قد دخلت في أجسادهم، وهي التي تحكم سلوكياتهم وعانوا صنوفا من الاضطهاد لطرد تلك الأرواح، وحيث لم تصلح تلك الوسائل ، فقد كان الخلاص منهم بالعزل أو حتى بالقتل هي النظرة السائدة في تلك العصور، وبتأثير التعاليم الدينية التي سادت في العصور الوسطى، نظر إلى ذوي الاحتياجات الخاصة، كفئة تستحق الشفقة والعطف، مع استمرار صور الاضطهاد والعزل كامتداد للعصور القديمة، ومع بداية القرن التاسع عشر أنشئت في النمسا مؤسسة لتعليم حالات التخلف العقلي كمظهر من مظاهر البدء بالاهتمام بفئات المعاقين، وتوالى بعد ذلك إنشاء العديد من تلك المؤسسات في بلدان أخرى داخل أوروبا. وفي مطلع القرن العشرين تزايد الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال التوسع في إنشاء مؤسسات جديدة تعنى بتعليم وتدريب هذه الفئة، وتقدم لهم الخدمات الصحية والاجتماعية بشكل علمي إنساني. غير أن التحول الأبرز ظهر بعد نهاية الحرب العالمية الأولى لتأهيل معاقي تلك الحب عرفانا بتضحياتهم، بعد ذلك تزايدت أعداد المؤسسات التي أنشئت لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة، من الحصول على فرص التعليم والتدريب وبالتالي فرص العمل. وبسبب الركود الاقتصادي الذي شهده العالم ما بين نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية الحرب العالمية الثانية، تقلصت فرص العمل أمامهم، حيث فقد البعض منهم فرص العمل التي حصلوا عليها نتيجة للتنافس اللامتكافىء مع غيرهم على فرص العمل المحدودة أمام

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الجميع، وبذلك تفشت البطالة في أوساط ذوي الاحتياجات الخاصة. فقد كانت الحرب العالمية الثانية سبباً في اتساع دائرة الاهتمام برعاية وتأهيلهم في اوروبا بشكل خاص، حيث تم تعبئة القوى العاملة القادرة على القتال للمشاركة في الإعمال الحربية، مما أحدث فراغاً هائلاً في العمل ولم يبقى سوى المسنين والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة، للقيام بالأعمال الإنتاجية لتأمين احتياجات المجتمع، وإمداد جهات القتال بما يلزمها، وكان لا بد من تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، لسد الفراغ في سوق العمل، ولقد اثبتوا قدرة فائقة على دفع عملية الإنتاج أثناء الحرب، وبذلك تغيرت النظرة نحوهم باعتبارهم قوة فاعلة، يتوجب تنمية قدراتها واستثمار طاقاتها في مجالات الإنتاج السلعي والخدمي، واعترافاً بهذا الدور الذي يمكن أن يلعبه ذوي الاحتياجات الخاصة، في حياة المجتمع، أصبحت برامج رعايتهم وتأهيلهم ضمن أولويات العمل الرسمي والشعبي في تلك الدول، حيث أكدت جميع القرارات والمواثيق الصادرة عن المؤسسات والمنظمات المذكورة الحكومية والغير حكومية على ضرورة تمتع المعوق بالحق في الحصول على الرعاية الطبية اللازمة والتعليم المناسب، وتوفير الخدمات والتسهيلات التي تساعده في تسيير شؤونه الخاصة، والحصول على المساعدات المالية من الدولة لتغطية جميع النشاطات والخدمات التي يحتاجها المعاق

الكلمات المفتاحية: المعاق-الرعاية-حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة.

مقدمة:

مما لا شك فيه أن بناء وتنمية القدرات البشرية هي إحدى قضايا الساعة التي تفرضها التحولات المعرفية والمعلوماتية الحادثة عالميا ومما لا شك فيه أيضا أن بناء وتنمية القدرات البشرية الجزائرية يجب أن يشمل كافة الفئات والطبقات هنا تبرز قضية التمكين الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة وكيفية بناء قدرات تلك الفئة اجتماعيا وتعليميا واقتصاديا وهو في مواجهة وضعهم الذي يوسم بالعجز والقصور والعزل أحياناً أو بالتعاطف والشفقة

وإذا كانت الإعاقة تعرف أنها التداعيات والآثار الاجتماعية المترتبة على معاناة الفرد من إصابة أو تلف عضوي وظيفي بدني أو عقلي (1) الإعاقة موقف يفتقد فيه الفرد القدرات الضرورية واللازمة لإشباع حاجاته الأساسية وتطلعاته ومشاركته في فعاليات الحياة الاجتماعية والإعاقة بذلك هي نقص الأحقية الضرورية لمشاركة المجتمع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالأحقية هي مزيج من القانون والقوة ويتم بمقتضاها تحويل مطالب الفرد إلي أمر واقع في ظل امتلاكه للقوة وتحت مظلة القانون وبمقتضي نظام أحقية معينة ويطرح مفهوم الأحقية ثلاثة أسس وهي:

حقوق الإنسان وحقوق المواطن وحقوق الرفاهية الإنسانية أو تستند حقوق الإنسان علي الحق في قدر معين من الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها. في حين يرتبط مفهوم حقوق المواطن بمفهوم الطاعة وأداء الضرائب وخلافة. كما يهتم مفهوم الرفاهية الإنسانية بكيفية تطوير حياة الفرد واستغلال قدراته كاملة دون التميز ضد الإعاقة والمعاقين أو الميل إلى الوصم والتنميط وإذا كانت التنمية هي توسيع خيارات البشر فإن الأحقية تعني تأسيس حق البشر الجوهري في هذه الخيارات(1).

لقد أدي الالتفات إلى الأهمية البالغة لمفهوم رأس المال البشري ودوره في نهضة المجتمع وتقدمه إلى أيلا أولوية متقدمة للتنمية البشرية في مجالات مثل رعاية الفقراء المهمشين وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم كي نستفيد بما لديهم من طاقات وتركيزنا هنا على ذوي الاحتياجات الخاصة فلكي نمكن لهم داخل المجتمع لا بد من تأهيلهم وتعليمهم وإدماجهم في مجتمعهم كقوي منتجة وفاعلة. فذوي الاحتياجات الخاصة مصطلح يشمل كل الفئات التي تحتاج إلى نوع خاص من الرعاية سواء كانت جسمية أو نفسية أو اجتماعية أو تربوية وتختلف قضايا ومشكلات وطرق رعاية كل فئة من هذه الفئات لاختلاف احتياجاتهم(2)

إن من أهم متطلبات تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة هي توفير كافة أشكال المساندة الاجتماعية والخدمات الصحية لأسر ذوي الاحتياجات الخاصة لخفض مستويات الضغوط النفسية الواقعة على هذه الأسر (2) وتشير " fahmeeda wahab " إلي أن ذوي الاحتياجات الخاصة يتعرضون في كافة المجتمعات إلي مختلف صور التمييز السلبي وخاصة الاستبعاد من كافة فعاليات وخبرات الحياة الاجتماعية، وتعد الإناث أكثر فئات المعاقين تعرضا للإهمال والتجاهل بصورة خاصة في المجتمعـات النامية، وترجع ذلك إلي القصور في التشريعات القانونية المتعلقة بتعليم ورعاية هذه الفئة وهي تعد من ضمن أهم الأسباب التي ترتبط بهذا الظلم الاجتماعي وتؤكد بناء علي ذلك علي ضرورة إدخال تشريعات قانونية تدعم حق هذه الفئة وتمكن لهم فرص متكافئة(3) وأحيانا ما تتسم النظرة إلي وصول طفل معوق في الأسرة بالخوف و القلق والشعور بحلول كارثة .. وقد تعمد الأسرة إلي عزل الطفل المعوق عن البيئة المحيطة (الخوف علية من عدم التكيف، التجنب لما يرتبط بتدريبه وتعليمه وخدمته، الصعوبات والمشاكل المترتبة علي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك الوقت والجهد) – وقد يكون للأسرة بعض العذر في ذلك – غير أن ما يجب الإشارة إليه هو أن آثار الإعاقة السلبية تؤثر تأثيرا عميقا في نفسية المعوق، وأنه إذا ما عزل فسوف يحرم من فرص استخدام ما لدية من قدرات واستعدادات ومهارات وتستطيع الأسرة إذا ما تقبلت الطفل المعوق بشكل طبيعي أن تساعده علي تقدير نفسه بشكل واقعي و التخطيط لحياته أو تقييم قدراته واستعداداته بصورة صحيحة دون زيادة أو نقصان(4) .

إن قضية تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة ودمجهم في المجتمع اندماجا كليا هي قضية إنسانية تتعلق بالمجتمع ككل وتحتاج إلي كامل جهوده حتى يتحقق الإقبال الجماهيري والوعي بها وإزالة المعوقات والاتجاهات السائدة التي تعزز المفاهيم الاجتماعية الخاطئة التي تري أن الإعاقة مصدرا من مصادر النقص التي تحط من قدر صاحبها. لأن الناس بطبيعتها تكره المواقف التي تؤثر فيها انفعاليا وتجعلها تشعر بعدم الراحة وبالتالي الابتعاد عن مصدر القلق أو على أحسن تقدير لا يملكون – لأن الناس لم تتعلم بعد كيفية التفاهم مع المعوق بشكل سليم ومقبول بدلاً من البعد عنه وتحاشيه – إلا أن يشعروا حيال المعوق بالرثاء دون أن تسمح لهم خبرتهم بعمل شيء إيجابي تجاه المعوق – إلا أن يشعروا حيال المعوق. كما أن الإنسان بطبيعته يخشى ما لا يفهمه ويهاب الشيء الجديد أو غير المفهوم والمألوف فمن يشاهد مريضا صرعيا أثناء النوبة الصرعية لأول مرة أو مصابا بالشلل المخي وهو يعاني من التشنجات قد يشعر بردة فعل سلبية تجاه ما يري لأنه لا يفهم له تفسيرا أو تعليلا مما يجعله يقف موقف العاجز الذي لا يدري ما يفعل وقد يسارع بالابتعاد عن الموقف (3)

ففي ألمانيا (على سبيل المثال) يتمتع المعوقون بالمساواة مع سائر المواطنين ولهم كل الحقوق والمجتمع لا يحرمهم أو يعوق حركتهم حيث يتكامل المعوقين مع المجتمع على أساس برنامج حكومي شامل وجامع يقدم لهم إجراءات تنسيقية في مجالات مختلفة من الحياة الاجتماعية في مجال الصحة العامة والرفاهية الاجتماعية والتعليم العام والعمل والثقافة بالإضافة إلى التعرف المبكر وتعليم الأطفال المعوقين بدنياً وعقلياً وتوضح نمو عملية تحقيق الأهداف العامة للتعليم سواء بطريقة كاملة أو حسب ظروف الإعاقة وشدتها. ويعتبر تعليم المعوقين في الدنمارك ضمن النظام التعليمي العادي واندماجهم في الحياة المدرسية. وتقوم سياسة المدرسة وسياسة المجتمع على خلق صلات وثيقة بين الناس على حد سواء لا فرق بين العاديين منهم والمعوقين. ونجد في إيطاليا القانون ينص على التعليم الإلزامي للأطفال المعاقين مع الأسوياء باستثناء حالات الإعاقة الحادة والتي تعوق الإدماج في الفصول العادية(5).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هدف البحث:

تمثل نسبة المعاقين شريحة كبيرة من أي مجتمع لا يمكن إغفالها أو إغفال حقوقها المشروعة في الحصول على مختلف الخدمات التي تتلقاها الفئات العادية أو حتى خدمات خاصة في بعض الأحيان إذا لزم الأمر لضمان وجود مستوي فعال من الرعاية ... وتمثل نسبة الإعاقة بوجه عام حوالي 10 % من نسبة تعداد أي مجتمع ... تزداد لتصل إلى من 12 إلى 15 % في المجتمعات النامية .

وتأتي أهمية رعاية المعاقين من منطلق وجهة النظر الدينية والإنسانية والقانونية من منطلق أن تقديم الخدمات لهذه الفئة حق أصيل وليس مكتسب لهؤلاء الأفراد ... كما أن تأهيل هؤلاء الأفراد وتفعيل أدوارهم في المجتمع يحفظ للمجتمع آدميته وإنسانيته ويضمن السلام الاجتماعي ... ويرفع الضغوط عن كاهل العديد من الأسر الغير قادرة على رعاية أبنائها المعاقين من خلال تأهيل هؤلاء الأفراد ودمجهم في المجتمع بما يؤدى إلى رعاية وتقبل المجتمع لهم.

يهدف البحث إلى إدماج ذوي الاحتياجات الخاصة داخل المجتمع وتغيير الثقافة السائدة عن الإعاقة، من خلال تحديد الأدوار التي يمكن أن يسهم بها أفراد المجتمع ومؤسساته لتحقيق التطبيع الاجتماعي مع هذه الفئة وقبولهم وذلك بغرض الوصول إلى وضع سياسات وآليات تعمل على إدماجهم في كافة قضايا التنمية

تأتي أهمية البحث من التأكيد على أن الإعاقة تتخلق أساسا في ظل ظروف اجتماعية معينة حتى وأن كانت ذات منشأ تكوين أو وراثي، فإن السياق الاجتماعي هو المتغير الأساسي والفارق في نشأة المصاحبات الاجتماعية والسلوكية بكل تداعياتها السلبية على المعاق مما يلزم معه تغيير الثقافة السائدة على الإعاقة وذلك من خلال تبني استراتيجية دمج وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة من المشاركة الاجتماعية والاستفادة من المميزات والخدمات التي تنتجها مؤسسات المجتمع للعاديين

حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة: يعتبر مستوى العناية والرعاية بذوي الاحتياجات الخاصة، معياراً أساسياً لقياس حضارة الأمم ومدى تطورها، وتشكل رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، إحدى أولويات الدول والمنظمات المعاصرة، والتي تنبثق من مشروعية حق المعاقين في فرص متكافئة مع غيرهم في كافة مجالات الحياة، وفي العيش بكرامة وحرية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولقد شهد تاريخ المجتمع الإنساني تحولات عديدة في نظرته الى فئات ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث نظر إليهم في العصور القديمة على أنهم مصدرا للشر، اعتقادا بأن الأرواح الشريرة قد دخلت في أجسادهم، وهي التي تحكم سلوكياتهم وعانوا صنوفا من الاضطهاد لطرد تلك الأرواح، وحيث لم تصلح تلك الوسائل، فقد كان الخلاص منهم بالعزل أو حتى بالقتل هي النظرة السائدة في تلك العصور، وبتأثير التعاليم الدينية التي سادت في العصور الوسطى، نظر إلى ذوي الاحتياجات الخاصة، كفئة تستحق الشفقة والعطف، مع استمرار صور الاضطهاد والعزل كامتداد للعصور القديمة، ومع بداية القرن التاسع عشر أنشئت في النمسا مؤسسة لتعليم حالات التخلف العقلي كمظهر من مظاهر البدء بالاهتمام بفئات المعاقين، وتوالى بعد ذلك إنشاء العديد من تلك المؤسسات في بلدان أخرى داخل أوروبا. وفي مطلع القرن العشرين تزايد الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة، من خلال التوسع في إنشاء مؤسسات جديدة تعنى بتعليم وتدريب هذه الفئة، وتقدم لهم الخدمات الصحية والاجتماعية بشكل علمي إنساني. غير أن التحول الأبرز ظهر بعد نهاية الحرب العالمية الأولى لتأهيل معاقي تلك الحب عرفانا بتضحياتهم، بعد ذلك تزايدت أعداد المؤسسات التي أنشئت لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة، من الحصول على فرص التعليم والتدريب وبالتالي فرص العمل. وبسبب الركود الاقتصادي الذي شهده العالم ما بين نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية الحرب العالمية الثانية، تقلصت فرص العمل أمامهم، حيث فقد البعض منهم فرص العمل التي حصلوا عليها نتيجة للتنافس اللامتكافىء مع غيرهم على فرص العمل المحدودة أمام الجميع، وبذلك تفشت البطالة في أوساط ذوي الاحتياجات الخاصة، فقد كانت الحرب العالمية الثانية سبباً في اتساع دائرة الاهتمام برعاية وتأهيلهم في اوروبا بشكل خاص، حيث تم تعبئة القوى العاملة القادرة على القتال للمشاركة في الإعمال الحربية، مما أحدث فراغاً هائلاً في العمل ولم يبقى سوى المسنين والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة، للقيام بالأعمال الإنتاجية لتأمين احتياجات المجتمع، وإمداد جهات القتال بما يلزمها، وكان لا بد من تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة، لسد الفراغ في سوق العمل، ولقد اثبتوا قدرة فائقة على دفع عملية الإنتاج أثناء الحرب، وبذلك تغيرت النظرة نحوهم باعتبارهم قوة فاعلة، يتوجب تنمية قدراتها واستثمار طاقاتها في مجالات الإنتاج السلعي والخدمي، واعترافاً بهذا الدور الذي يمكن أن يلعبه ذوي الاحتياجات الخاصة، في حياة المجتمع، أصبحت برامج رعايتهم وتأهيلهم ضمن أولويات العمل الرسمي والشعبي في تلك الدول، حيث أكدت جميع القرارات والمواثيق الصادرة عن المؤسسات والمنظمات المذكورة الحكومية والغير حكومية على ضرورة تمتع المعوق بالحق في الحصول على الرعاية الطبية اللازمة والتعليم المناسب، وتوفير الخدمات والتسهيلات التي تساعده في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تسيير شؤونه الخاصة، والحصول على المساعدات المالية من الدولة لتغطية جميع النشاطات والخدمات التي يحتاجها المعاق، ولتطبيق ذلك والمقصود هو تلك القوانين والاتفاقيات الدولية الخاصة بالمعاق لا بد من توفر شرطين هامين هما:

الاول: تخصيص موازنات محددة للنهوض بحقوق المعوقين في المجتمع، إذ أن معظم حقوق المعاقين تتطلب تكاليف مالية تستلزم من الحكومة تحديدها وتضمينها ضمن خططها الاستراتيجية وموازناتها السنوية

الثاني: توفر وتعزيز ثقافة الإعاقة في المجتمع ولدى جميع أفراده على اختلاف درجاتهم وأعمالهم ومناصبهم أفراداً ومسئولين اذن قضية ذوي الاحتياجات الخاصة في الجزائر هي قضية لا تقتصر على الدور الفردي فحسب، وإنما هي قضية مجتمع بأكمله، ولا تحتاج لأي شكل من أشكال التهميش والتظليل، بل هي قضية تعددت جوانبها واكتسبت أهميتها في الآونة الأخيرة نظراً لازدياد معدل ذوي الاحتياجات الخاصة على مستوى العالم، ويتطلب هذا الموضوع اهتماما كبيراُ يتمثل من بوثقة الجهود لخلق بيئة مناسبة لتلك الفئة المهشمة من الناس، كتأهيل وتعليم وتدريب الشخص من ذوي الاحتياجات الخاصة كي يتكيف مع مجتمعه، ولتحقيق بيئة أفضل له، وترسيخ مبادئ التعاون المستمر بين ذوي الاحتياجات الخاصة والمجتمع، لذا استوجب الأمر خلق بيئة طبيعية خالية من العوائق في شتى جوانب الحياة من مرافق عامة ومواصلات وتعليم وغيرها من الأمور التي تسترعي فائق الاهتمام لديهم، لتصبح مناسبة لهم وليتم دمجهم ضمن فئات المجتمع، عن طريق وضع البرامج الإعلامية المتكاملة لإزالة بعض الأفكار السلبية العالقة في أذهان المجتمع اتجاههم، وتسهيل وسائل مشاركتهم في العمل الطبيعي كأي فرد طبيعي في المجتمع. وينبغي أن تخط الحكومات خطوات ثابتة نحو تحقيق أهدافهم وتطلعاتهم، وتغطية احتياجاتهم، وان يأخذوا على عاتقهم تلبي حقوق هذه الفئة، ومن هذه الحقوق، رعايتهم صحياً واجتماعياً ونفسياً واقتصادياً، وإعطائهم كافة حقوقهم كجزء من المساواة والعدل. كما أشارت المواثيق الدولية إلى حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، وجاء في مقدمتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي رعى حقوق هذه الفئة كسائر البشر، ومن هذه الحقوق التي أشار إليها الإعلان العامي لحقوق الإنسان كسائر الحقوق: 1.الحق في التعليم الأساسي والثانوي، وان تتكفل الحكومة بكافة التكاليف كسائر الطلاب العاديين. 2.الحق في ممارسة الأنشطة الرياضية، كسباحة وغيرها من الرياضات. وان تخصص لهم أماكن مخصصة من الدولة. 3.تأمين المرافق العامة التي تتناسب مع احتياجاتهم وقدراتهم. 4.الحق في التعليم الجامعي، وإكمال دراستهم على الوجه الأمثل، وتأمين مقاعد دراسية لهم. 5.المساواة وتكافؤ الفرص في توفير العمل، وعدم تعريضهم لأي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إجهاد نفسي أو حسدي قد يسبب لهم مشكلات، 6.نشر الوعي والاهتمام بقضيتهم، وعدم فصلها عن قضايا المجتمع .(6)

أهم التوصيات:

1- الإعاقة قضية اجتماعية في المقام الأول تتخلق في ظل ظروف اجتماعية معينة تحد من تفعيل ما يمكن تسميته بفائض الطاقة لدي ذوي الاحتياجات الخاصة ، وبالتالي فان استغلال فائض الطاقة هذا متوقف علي وعي وادارك المجتمع بمختلف نظمه ذات العلاقة بالتفاعل الاجتماعي والخصائص النفسية والسلوكية للمعاقين، ومن هنا تأتي وجاهة المناداة بإنشاء مراكز علمية متخصصة لدراسة كافة الموضوعات المرتبطة بالإعاقة والمعوقين .

2- دعم أنشطة وبرامج الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية وتربية ذوي الاحتياجات الخاصة بمختلف أشكال الدعم المالي والفني.

إنشاء نوادي اجتماعية ورياضية متخصصة توفر سياقا لممارسة ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم كافة الأنشطة الرياضية والترفيهية

3- إنشاء مراكز التدريب والتأهل المهني لإكساب ذوى الاحتياجات الخاصة المهارات التي تمكنهم من العمل المهني بمختلف صيغه لمساعدتهم علي الحياة المستقلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع:

-عبد المحي محمود حسن صالح(1999)، متحدو الإعاقة من منظور الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، مصر .

-عبد المحي محمود حسن صالح (1999)، الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

-محمد سيد فهمي(1998)، السلوك الاجتماعي للمعوقين، دراسة في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

-محمد سيد فهمي(1998)، أسس الخدمة الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

-إقبال إبراهيم مخلوف (1991)، الرعاية الاجتماعية وخدمات المعوقين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

-سامية محمد فهمي وآخرون(1996)، قضايا ومشكلات الرعايات الاجتماعية للفئات الخاصة، (الإعاقة السمعية والحركية)، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، ج1 الإسكندرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com